المبدأ التداولي في نظرية اللسانيات النسبية وأثره في تركيب الجملة العربية

The pragmatic principle in the relative linguistics theory and its impact on the Arabic sentence structure

فتيحة ريال^{1*}، علي صالح²¹ جامعة بومرداس، (الجزائر)، f.rial@univ-boumerdes.dz² جامعة بومرداس، (الجزائر)، a.salhi@univ-boumerdes.dz

مخبر الممارسات الثقافية والتعليمية للمركز الجامعي تيبازة.

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ المراجعة: 2024/05/28

تاريخ الإيداع: 2024/01/17

ملخص:

يناقش هذا البحث أحد أهم المبادئ الكلية التي تتقوم بها ماهية اللغة في نظرية اللسانيات النسبية، وهو "المبدأ التداولي" الذي يُشكّل دعامة رئيسة لأي نظرية لسانية تنشُد بلوغ الكفائيتين الوصفية والتفسيرية، فاللغة وظائف تداولية تُجلى الكثير من أبعادها بنية العبارة اللغوية ذاتها، وتلك الوظائف تحكمها العلاقة التخاطبية بين منتج الخطاب ومؤوله، الأمر الذي يفسّر إدراج المكوّن التداولي في تحديد ماهية اللغة؛ فالوظيفة المحورية لهذه الأخيرة هي التواصل والتبليغ، ما يعني حتمية تأثر بنيتها بمتطلبات تحقيق هذه الوظيفة، أي أصول المبدأ التداولي.

تأسيساً على ما سبق، ننظر من خلال هذا البحث في أصول تكوّن المبدأ التداولي كما هي ماثلة في الجهاز الواصف لنظرية اللسانيات النسبية، قصد تلمّس أثره في تركيب الجملة العربية. وقد توصلنا إلى رصد عدد من الظواهر اللغوية التي يتجلّى في مضامينها أثر المبدأ التداولي في التركيب، مبرزين من خلالها أهمّية هذا المبدأ في نظرية اللسانيات النسبية.

الكلمات المفتاحية: اللسانيات النسبية، المبدأ التداولي، الإعراب التداولي، الترتيب التداولي، موجّهات الجملة.

Abstract

This paper discusses the pragmatic principle which is one of the universal principles underlying the language essence with in the relative linguistics theory. Besides, it is the main basis for any linguistic theory aiming at achieving the interpretive and descriptive competencies. Language has pragmatic functions whose dimensions are shown by the structure of the linguistic expression itself. These functions are governed by the discursive relation between the discourse producer and its recipient/interpreter; which explains the inclusion of the pragmatic component in identifying the essence of language whose pivotal role is communication and information. This means that its structure is inevitably influenced by the requirements of achieving this function, i.e. the origins of the pragmatic principle.

Based on the foregoing, this paper investigates the origins of the pragmatic principle as they are in the description of the relative linguistics theory in view to figure out its impact on the Arabic sentence structure. Findings show a set of linguistic phenomena making plain the impact of the pragmatic principle on structure and highlight the importance of this principle within the relative linguistics theory.

* المؤلف المراسل.

Key words: Relative linguistics, Pragmatic principle, Pragmatic analysis, Pragmatic order, Sentence vectors.

تمهيد:

تعتبر اللغة حلقة الوصل بين النظريات اللسانية، التي قد تفترق سبلها من حيث منهجية الدراسة، وآلة الوصف، ونتائج البحث وأهدافه، ولكنها تعود جميعها وتلتقي عند الموضوع الذي لأجله قامت النظرية اللسانية؛ أي اللغة، بصرف الاعتبار عن جهة النظر إليها؛ (تاريخية، أو بنوية، أو توليدية تحويلية، أو وظيفية، أو تداولية، أو غير ذلك)، ولعل تعدد النظريات الواصفة للموضوع الواحد يعكس من الناحية الاستمولوجية قابلية المعرفة للنقض والتجاوز، وهو ما يُشكّل منطلقاً لما بات يُعرف في الأدبيات اللسانية العربية بنظرية اللسانيات النسبية، التي تقع بين اللسانيات الخاصة (لسانيات العربية) واللسانيات الكلية (لسانيات تشومسكي)، متجاوزة ما فهمنا من مثالب، ساعية إلى تقديم وصف متكامل للغة باعتبار جميع مكوناتها؛ الدلالية، والتداولية، والوضعية، والصورّية، وبغية الكشف عن واحد من هذه المكونات، وبيان أثرها في تكوين العبارة اللغوية يقع التركيز ضمن هذا البحث على "المكوّن التداولي" مُعبّراً عنه بمصطلح "المبدأ التداولي".

إذا سلمنا مبدئياً بفرضية تحكّم الأصول التداولية في تركيب العبارة اللغوية وتأويلها، فإنّ الإشكالية المترتبة عن هذا الافتراض هي: كيف يتجلّى أثر المبدأ التداولي في التركيب وفقاً لنظرية اللسانيات النسبية؟ وللإجابة عنها نقترح خطة عملٍ من مبحثين، نبسط في الأول منهما مفهوم نظرية اللسانيات النسبية، ثمّ نحدّد ماهية كل من اللغة، والمبدأ التداولي، والتركيب من وجهة تصور النظرية المعيّنة، ونتقصّى في المبحث الثاني أثر المبدأ التداولي في بنية العبارة اللغوية وتأويلها، المتجلّي في مسائل من قبيل الترتيب التداولي، والإعراب التداولي، والانتقاء التداولي، والحذف، وموجّهات الجملة، متّبعين منهجاً وصفيّاً مشفوعاً بالتفسير التداولي لعوارض الظواهر المنتقاة.

أولاً-اللغة والتداول والتركيب في نظرية اللسانيات النسبية

1-التعريف بنظرية اللسانيات النسبية:

ينحدر لفظ النسبية في اللغة من الجذر اللغوي (ن س ب)، الدال بمشتقاته على معانٍ مختلفة كالقاربة، والمقدار، والإضافة، ومما وردّ في بيان المعنيين الأولين قولم: «بينهما "نَسَبٌ" أي قرابة وجمعه "أَنَسَابٌ"، ومن هنا استُعير "النَّسَبَةُ" في المقادير لأنّها وُضِلَتْ على وجه مخصوص، فقالوا تَوَخَّدَ الديون من التركة والزكاة من الأنواع "بِنَسَبَةٍ" الحاصل أي بحسابه ومقداره»¹ وجاء في المعجم الوسيط «يَقَالُ بِالنَّسَبَةِ إِلَى كَذَا بِالنَّظَرِ وَالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ»² وفي القول إشارة إلى دلالة النسبة على "الإضافة"، و"النسبية" نفيٌ لصفة الكلية عن الشيء، وبهذا المعنى وضع "محمد الأوراعي" نظرية اللسانيات النسبية لنقض مبادئ اللسانيات الكلية التي سعت إلى تعميم النتائج المتوصل إليها من دراسة اللغة الإنجليزية على جميع الألسن البشرية.

تُعرفُ نظرية اللسانيات النسبية بأنّها «نظرية لغوية تؤسّسها "فرضية مراسية" تفيد أنّ اللغات البشرية ملكات صناعية كسببية»³ وهي نظرية عربية يمثل أساسها أنموذجاً استبدالياً مغايراً لما كان سائداً من النظريات اللسانية (خاصة، وكلية)، وقد انبثقت من أعمال الباحث اللساني "محمد الأوراعي" ضمن كتابه "الوسائط اللغوية" الصادر بجزأيه عام (2010م)، والمطلّع على كتابه الأول "اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم" (2002م) يجد

أن فكرة النظرية كانت قد تكوّنت بذرتها الأولى خلال ذلك العمل، لما تبوّى الباحث فرضية (الكسبية اللغوية)، نافيا عن اللغة طبيعتها (بالمفهوم التشومسكي)، مرتباً عن ذلك التبتّي أن يكون ما هو كسبيّ نسبياً بالضرورة. تُسَلِّم نظرية اللسانيات النسبية بمبدأ (التنميط) حيث إنّ اللغات البشرية محكومة وفق تصوّرها بنمطين من القواعد اللسانية، الأمر الذي يضطرّها إلى إقرار مبدأ ثانٍ هو مبدأ (الثالث المرفوع) بموجبه تنحصر توقّعات النظرية في التنبؤ بنوعين من الأنحاء لا ثالث لهما؛ نحو توليفي يصلح لوصف تركيب اللغات التوليفية كالعربية واليابانية، ونحو تركيب لوصف اللغات الشجرية كالفرنسية والإنجليزية، وموضوع النظرية المقارنة النمطية بين اللغات البشرية عبر مستويات متتالية (مستوى الوسائط اللغوية، مستوى الفصوص اللغوية، مستوى الخصائص البنوية)، وهدفها المحافظة على النمطية بإقامة نماذج نحوية بعدد الأنماط اللغوية الممكنة منطقياً والمحققة واقعياً (توليفي/شجري)، وأساسها فرضية عمل كسبية مفادها أنّ اللغة البشرية من نوع الملكات الوضعية بالاختيار والمكتسبة بالتلقين،⁴ منهجها (القرب) المنحوت من لفظي (الاستقراء والاستنباط)، والمؤلف من «قواعد الاستدلال الاستقرائية المنتجة لفرضية مراسية، ومن قواعد الاستنباط البرهانية المنتجة لمعرفة نسبية تغلب التفسير العلمي على اليقين الرياضي»،⁵ ويمكن القول إنّ النظرية النسبية فصل من فصول الاجتهاد العربي الحديث لبناء نموذج لساني يتجاوز بالمعنى الابستيمي نقائص النظريات السابقة، ويستفيد من الجزء المتكامل فيها، بعيداً عن صراع القديم والحديث، والأنا والآخر.

2-المبادئ المقومة لماهية اللغة:

يرتكز مفهوم اللغة -في الغالب الأعم- على دعامتين؛ طبيعتها الصورية، ووظيفتها التواصلية، ولهذا يقال في تعريفها إنّها نسق من الرموز أو العلامات، كما يقال إنّها وسيلة للإفهام والبيان، وقد جاء في محاضرات "دو سوسير" أنّ اللغة نسق ونظام من الدلالات المتميزة التي تقابل مجموعة من المعاني تسمح للناس بالتواصل من خلالها⁶، كما جاء في "المقدمة" قول "ابن خلدون": «اعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد لإفادة الكلام»،⁷ والجامع بين القولين الإشارة إلى قدرة المتكلم على توظيف تلك الرموز اللغوية للإبارة عن أفكاره ومقاصده.

وأما عن مفهوم اللغة في نظرية اللسانيات النسبية، فنجدته مرتبطاً بالفرضية الكسبية المؤسسة للنظرية، والتي يُنظر للغة بموجبها على أنّها «موضوع وضعي بالاختيار الإرادي»،⁸ ومعنى ذلك أنّها ملكة كسبية تحلّ في العضو الذهني المهياً للتشكّل ببنية ما يحل فيه من العالم الخارجي، تنتقي وسائطها اللغوية وقواعد اشتغال فصوصها بالاختيار الإرادي لأحد الاحتمالين الممكنين المنتظمين بمبدأ الثالث المرفوع، كاختيار وسيط الرتبة الحرة من احتمالين ثانيهما وسيط الرتبة المقيدة، وليست قدرة مستودعة في الذهن كما يرى الطبيعيون، وعن تعريفها يقول صاحب النظرية "محمد الأوراعي" «اللغة نسق مركّب من القواعد الموزعة على أنساق فرعية، وكل نسق فرعي يعادل فصاً لغوياً*، وتكون اللغة مركّبة من عدد محصور من الفصوص المتعاونة، بحيث يخدم الفصّ السابق الفصّ اللاحق، بدءاً من الفصّ الأول الذي لا يخدمه فصّ قبله، وانتهاءً بالفصّ الأخير الذي لا يخدم فصّاً بعده»،⁹ وهذه الفصوص تحكّمها قواعد متجانسة؛ منها ما هو دلالي، ومنها ما هو تداولي، ومنها ما هو صوري، يضاف إليها المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية فتلك مبادئ أربعة، تتشكّل بتضافرها ماهية اللغة، ويمتنع تكوين اللغة بامتناع أحدها، كما تبعد النظرية الواصفة للغة عن الدقة والكمال بإسقاط أحد تلك المكونات من

حساباتها،¹⁰ ولذلك الأمر يُعزى قصور اللسانيات الكلية التي أقصت المبدأ التداولي من حساباتها، ونظرت للمبدأ الدلالي بوصفه عنصراً تفسيريّاً لا يدخل في تكوين ماهية اللغة.

3- المبدأ التداولي:

سبق القول إنّ اللغة متقوّمة الماهية من تضافر أربعة مبادئ مرتّبة ترتيباً تعلقيّ، يخدم السابق فيها اللاحق، وهي على التوالي؛ المبدأ الدلالي، والمبدأ التداولي، والمبدأ الصوري، والمبدأ الوضعي للوسائط اللغوية، ويعيننا في هذا المقام على وجه التحديد "المبدأ التداولي" لغرض الكشف عن أثره في بنية العبارة اللغوية من وجهة نظر اللسانيات النسبية. والمبدأ التداولي بشكلٍ عام هو مجموع العوامل السياقية والمقامية التي تتحكّم في إنتاج الجمل وفهمها، ولا يخرج التداول في اللسانيات النسبية عن هذا المفهوم، فهو يدلّ على «العلاقات التخاطبية القائمة بين المتكلم (ك)، والمخاطب (خ)، والتي يكون لها تأثير مباشر في تكوين بنية العبارة أو في تأويلها»،¹¹ وعبارة أخرى؛ إنّ التداول علاقة مزدوجة بين طرفي الخطاب، ومعنى أنّها مزدوجة، كونها تنطلق من (خ) نحو (ك) بإجبار الأول للثاني تخاطبياً أن يراعي أحواله المقالية والمقامية، ثم يعود تأثيرها من (ك) نحو (خ) بخضوع المتكلم لتأثير المخاطب في بناء عباراته اللغوية على قدر حاجة مخاطبه وأحواله. وهي العلاقة التي يُمثّل لها في اللسانيات النسبية كما يلي: [ك] ↔ [خ].

يستمدّ المبدأ التداولي مصدره من الكون الاجتماعي، وهو يتفرّع إلى: أ-علاقات تداولية تقوم بين المتخاطبين وتؤثر خصائص بنوية في العبارة اللغوية، أو تعيّن أورد التأويلات الدلالية التي تحتلها نفس العبارة، ب-اقتضاءات بحثية، وهي عبارة عن قيود وضوابط إجبارية يلتزم بها المتخاطبين بوصفهما طرفين في علاقة تداولية،¹² ومن تلك العلاقات مثلاً؛ أن يكون المتكلم في مرتبة أعلى من مرتبة المخاطب، أو أقل منه، أو مساوٍ له، ففي هذه الحالة كلّ وضعية من هذه الوضعيات عبارة عن علاقة تداولية تحكّمها ضوابط محدّدة، فالواقع في مرتبة أقل يطلب ممّن هو أعلى منه رتبة على سبيل الرجاء والتمني لا على سبيل الأمر والاستعلاء، والواقع في مرتبة مساوية لمخاطبه يطلب منه على سبيل الالتماس، وهكذا يكون للعلاقة التخاطبية واقتضاءاتها أثراً تجلياً بنية العبارة اللغوية، وبجانب محتواه الكلي المشكّل من القسمين السابق ذكرهما، يضمّ المبدأ التداولي في نظرية اللسانيات النسبية نوعين من الأصول التخاطبية؛ أصل الإفادة القائم بوظيفة ضمان الإفادة والاستفادة، كون اللغة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام كما يقول "ابن خلدون"، «وبما أنّه لا فائدة حيث لا يكون "البيان" نشأت عن أصل الإفادة قيود تحكّم ما ينتمي إلى اللغة، وتُقضي ما هو منه إذا أفضى إلى الالتباس»،¹³ وأصل الخفة الحالّ ثانياً بعد "أصل الإفادة"، ذلك أنّ «المصوغ مفيداً قد وقع على الوجه الذي يخفّ فيحسن»،¹⁴ ويأتي أصل الخفة، -أو أصل الاقتصاد في الجهد- من ميل الإنسان الفطري إلى أداء الغايات بأقل جهد ممكن.

4- التركيب:

التركيب لغة من ركب الشيء تركيباً، أي وضع بعضه على بعض فتركب، ومنه التأليف بمعنى ضمّ الشيء إلى غيره حتّى يصير بمثابة الشيء الواحد.¹⁵ أما اصطلاحاً فيشير إلى مستوى من مستويات اللغة، تقترن فيه كلمتين أو أكثر بعلاقة دلالية، ويفترض فيه أن يؤدّي معنًى مفيداً بالقصد، وهو يُسمّى في عرف النحويين بالجملة،¹⁶ وقد درج استعمال المصطلح في البحث اللساني بمعنى النحو، فيقال المستوى النحوي أو التركيبي،

ولكن الأوراعي في نظريته النسبية يجعل التركيب فرعاً من فروع النحو، باعتبار الأخير عنده مصطلحاً عاماً يدلّ على ما كان يُعرف قديماً بعلوم العربيّة، ويدخل فيه كلّ ما له علاقة بتكوين اللغة، صوتاً، وصرفاً، وتركيباً، ودلالة، وتداولاً، وغير ذلك.

يقوم مفهوم التركيب في نظرية اللسانيات النسبية على معنيين متلازمين؛ «أولهما التأليف إذا ترابطت مفردات متغايرة بعلاقات تجعل منها وحدة، وثانيهما الترتيب إذا أخذت تلك المفردات المؤلّفة مواقع محدّدة بالنسبة إلى بعضها البعض»،¹⁷ أي إنّ التأليف يقع أولاً بجمعه بين المفردات المتفرّقة من غير ترتيب، ثمّ يأتي الترتيب في مرحلة ثانية لينزل المفردات المؤلّفة في مواقع محدّدة مشكّلاً بذلك سلسلة كلامية ذات معنى، وتركيب الكلّم في جمل مفيدة يجري في كلّ اللغات مرتكزاً على التأليف والتركيب، لكنّ الاختلاف يكون في كيفية المزج بين العمليتين، فبعض اللّغات «يقوم تركيبها بعملين في طورين، في أولهما يُشغّل علاقات لتأليف المفردات مع الإبقاء عليها محرّرة، وفي الطور الثاني يُعمل في المفردات المؤلّفة ترتيباً معيّناً، وعندئذ يكون الترتيب قد تحقّق بالمعنيين في دفعيتين. وفي المقابل يُشغّل تركيب البعض الآخر من اللغات معني التأليف والترتيب دفعة واحدة، إذ يؤلّف المفردات ويرتبها في آن واحد»،¹⁸ وهذا شأن اللغات الشجرية التي كالفرنسيّة والانجليزيّة، بينما الأوّل شأن العربيّة واليابانية وغيرهما من اللغات التوليفيّة ذات البنية القاعدية حرّة الترتيب.

بسبب المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية الذي يشكّل أحد مبادئ تكوين ماهية اللغات، تختار اللغة المعيّنة بنية قاعدية محددة لبناء تراكيبيها، وهو ما يجعل للتركيب مكوّنين؛ مكوّن إعرابي، يختص بالنظر في العلامات المعربة في نمط اللغات التي اختارت وسيط العلامة المحمولة، ومكوّن تألّفي ترتيبي، يختص بالنظر في العوارض المتولّدة عن العلاقات الرتبية التي تقوم بين الكلّم المؤلّفة في نمط اللغات التي اختارت وسيط الرتبة المحفوظة، وباعتبار المكوّن التداولي مبدأً كلياً فإنّه يعمل في بنية الجملة ترتيباً وإعراباً في نمط اللغات التوليفية، في حين تفوّت اللغات ذات النمط الشجري إمكانية استغلال الترتيب لتبليغ أغراض تخاطبية محتملة، ويتمّ تعويض ذلك الفوت بإدراج مركّبات إضافية في الجملة ذات مدلول تداولي.¹⁹

ثانياً- تجليات المبدأ التداولي في البنية التركيبية للجملة:

إنّ البحث عن الخصائص البنوية التي يُحدثها مبدأ التداول في التركيب يقتضي التسليم بدءاً بأنّ لهذا المبدأ مفعولاً في تشكيل ماهية اللغة لا يقل أهمية عن مفعول المبدأ الدلالي، وحينها لا يمكن لعامل -كما يقول الأوراعي- أن يجحد ظهور أثره في البنية التركيبية للجملة، ويبرز هذا التأثير بوصفه علاقة بين المتخاطبين في مجموعة من الأصول، نعرض بعضها فيما يلي:

1- الترتيب التداولي لعناصر الجملة:

الجملة في اللّغة مفردٌ جُمَل، وهي جماعة الشيء، وذلك عكس التفرّق، يقال: «أَجْمَلُ الشيء»: جَمَعَهُ عن تفرقة، وقد أَجْمَلْتُ الحساب إذا رددته إلى الجُمْلَة»،²⁰ أما في الاصطلاح فهي مفهوم يستند إلى عنصر التركيب والتأليف سابق الذكر، ومنه تكون الجملة «أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنيّاً مستقلاً بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر»،²¹ والمقصود بالتركيب هنا العلاقة الإسنادية التي تؤلّف بين العناصر المركّبة (الكلّم)، وترتيب عناصر الجملة في اللسانيات النسبية يخضع في نظر صاحبيها إلى نوعين من الاعتبارات، اعتبار تداولي بالنسبة للغات التوليفية التي اختارت وسيط العلامة المحمولة؛ أي الرتبة الحرة، ووقّرت الترتيب لتبليغ

أغراض تداولية كما هو حال العربية، واعتباراً ترتيبي تألّفي بالنسبة للغات ذات الرتبة المحفوظة كالفرنسية والإنجليزية.

تتكوّن الجملة في نحو اللغة العربية التوليفي المنبثق عن نظرية اللسانيات النسبية من بنية مكونية هي عبارة عن نواة إجبارية [مسند (م) ومسند إليه (م)]، ليس لأحدهما رتبة خاصة في تركيب العربية من اللغات التوليفية، فضلاً عن "أرباضٍ اختيارية"، أحدهما صدر (صد) والآخر فضلة (فض)، ويُعبّر عنها بهذه الصيغة: ج ← [±صد(م ∪ م) ± فض]²²

يشير الصدر(صد) إلى الموقع الذي تحلّ فيه بعض (المقولات المركبة) ممّن تحقّق له الصدارة في التركيب كأسماء الإشارة والاستفهام والأفعال الناقصة ونحو ذلك، فيما يشير الرمز (∪) إلى غياب العلاقة الترتيبية في هذه المرحلة بين عنصري الإسناد، وبعد إدماج المداخل المعجمية في مواضعها من البنية المكونية بواسطة المقولات المركبة، تتشكّل لنا نوعين من الجمل (اسمية، وفعلية)، يتولى عندئذ الفص التركيبي عملية إدراج علاقيتين تركيبيتين اثنتين؛ الأولى علاقة الإسناد (ξ) في نوات الجملة الإجبارية بين المسند (م) والمسند إليه (م)، والثانية علاقة الإفضال (ζ) بين النواة والفضلة، لتنتقل الجملة من بنيتها المكونية لبنيتها الإعرابية على النحو التالي: ج ← [±صد(م ξ م) ± ζ فض].²³

في مستوى البنية الإعرابية للجملة، يستلم طرفي الإسناد (م و م) حالة الرفع المعمولة بعلاقة الإسناد (ξ)، ويستلما الضمة (ُ) علامة الحالة الإعرابية، فيما تتلقّى الفضلة (فض) حالة النصب المعمولة بعلاقة الإفضال (ζ) وعلامة الحالة الفتحة (َ)، ويقوم الفص التركيبي مجدداً بإجراء بعض العمليات التي تنقل الجملة من بنيتها الإعرابية إلى بنيتها الوظيفية، (توزيع الوظائف النحوية على المقولات المركبة)، ويتمّ ذلك بإدراج مجموعة من العلاقات الدلالية بين مكوّنات البنية الإعرابية، كعلاقة السببية (⊃) التي تعمل وظيفة الفاعل (فا) النحوية، وعلاقة العلية (ω) التي تعمل وظيفة المفعول (مف)، ويعبّر عن البنية الوظيفية بالصيغة الرياضية التالية: ج ← [±صد(م ⊃ م) ω ± فض].²⁴

بإدراج الفص التركيبي للعلاقات الدلالية المسؤولة عن تحديد الوظائف النحوية لعناصر الجملة، يختم هذا التدرّج في تكوين الجملة العربيّة بتحديد البنية الموقعية لكل عنصر، ويستند في ذلك إلى تفعيل المبدأ التداولي المعبّر عنه بعلاقة بين متخاطبين تسير في اتجاهين [ك ←→ خ]، حيث تترتّب بهذه العلاقة مزدوجة التأثير مكوّنات الجملة حسب سياقات التفاعل بين المتكلم (ك) والمتخاطب (خ)، ما يعني أنّ فواعل الرتبة في اللغة العربية هي فواعل تداولية تتجدّد بتغيّرها رتب العناصر اللغوية في الجملة المحقّقة، ويراعى في ذلك الأصول المبيّنة في الجدول التالي:²⁵

الجدول 1: الأصول الفاعلة في ترتيب عناصر الجملة العربية.

الرتبة	المثال	الأصل التداولي
ف+فا+ م به	مدح زيدٌ عمرًا	المتلقي خالي الذهن مستجيبٌ لقبول ما يلقي إليه.
ف+م به+فا	مدح عمرًا زيدٌ	انحصار الاهتمام في إيقاع الفعل بالمفعول.
م به +ف+فا	عمرًا مدح زيدٌ	تثبيت اختصاص المفعول بفعل الفاعل إذا استكان المخاطب إلى وقوع الفعل من الفاعل وتردد في المفعول به.
فا+ف+م به	زيدٌ مدح عمرًا	رفع الارتياح في استبداد الفاعل بالفعل أو وقوعه منه، إذا كان المخاطب مترددًا في الفاعل.
م به+فا+ف	عمرًا زيدٌ مدح	رفع الارتياح، إذا كان المخاطب غير مطمئن إلى انفراد المفعول بالفاعل المختص بفعله (فعلى عمرٍ لا غيره، وقع فعل المدح من زيدٍ لا غيره).
فا+م به+ف	زيدٌ عمرًا مدح	هذا الترتيب كان الأوراعي قد عطّله تداوليا، وأجازته تركيبيا ثم عاد ووجد له مسوغًا تداوليا هو تردد المخاطب في وقوع الفعل من فاعل معين على مفعول معين، مع اطمئنانه إلى وقوع الفعل.

يستند الأوراعي في هذه الأصول التداولية إلى ما ورد في التراث العربي اللغوي والبلاغي، فهو لا يخرج في هذا الإطار عن حدود ما ورد في كتبهم في مباحث التقديم والتأخير؛ يقول سيويه عن العرب «كأنهم [إنما] يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه أعنى، وإن كانا جميعا يُعْمَانُهُمْ وَيَعْنِيَانَهُمْ»²⁶ لكن ما يزيده الأوراعي في هذا الباب نفي الرتبة من حيث اعتقاده أن تميّز العربية ومثيلاتها من اللغات التوليفية بالعلامات المحمولة المعربة عن الأحوال التركيبية والوظائف النحوية يغنيها عن التزام ترتيبٍ قارٍ هو من خصائص اللغات الترتيبية التي تفتقر إلى الإعراب، فزيدٌ في الأمثلة السابقة يحتفظ بوظيفة الفاعلية، وعلامة الضمة المعربة عنها باختلاف مراتبه في التركيب، وهذا بيان كافٍ لتمييزه عن عمرٍ الذي يأخذ حالة النصب ووظيفة المفعولية النحوية، أما خروج الجملة من الفاعلية إلى الاسمية جراء هذا التغيير في المواقع، فيبرّره الأوراعي بأنه قول موضوع على اللغة «من مستلزمات العملية المرتبة لنحاة البصرة، ولا شيء من اللغة ولا من آلة وصفها يدلّ على امتناع وقوع الفاعل قبل الفعل»²⁷ وهذا القول هو فتح من صاحبه لباب جديد في نظرية العامل، يستبدل فيه العملية اللفظية بالعملية العلائقية المبنية على علاقات دلالية وتداولية، ووسائل لغوية وضعية، إذ الاعتبار عنده ليس بتقدّم الفعل أو تأخره عن فاعله في التركيب، وإنما بتركيز الجملة على الحدث، أو على منشئه.

2- الإعراب التداولي:

تدور معاني "الإعراب" في اللغة حول "الإفصاح والإيضاح والإبانة"²⁸ ومنها انبثقت مفاهيمه الاصطلاحية لدى النحاة واللغويين؛ فنجد "ابن جني" يعرفه بأنه «الإبانة عن المعاني بالألفاظ»²⁹ وهو عند سيويه تغير حركات أواخر الكلم المعربة بفعل ما يدخل عليها من عوامل،³⁰ ولا يخرج الإعراب في الغالب الأعم عن المفهوم السيبويهي، فهو أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل لفظيا كان أو معنويا لأواخر الكلم المعربة، وبذلك الأثر يتوسّل المتكلم/السامع الكشف عن المعاني، والتفريق بين الوظائف النحوية في الجملة، ومدار الحديث عن الإعراب ها هنا هو أنه قرينة لفظية يجيئ بها لبيان مقتضى العامل؛ فالفعل مثلا عاملٌ يجلب حالة الرفع للفاعل،

وعلاوة الضمة إعراباً عن الفاعلية، ويجلب علامة الفتحة للمفعول به إعراباً عن حالة المفعولية، غير أنّ بعض الحالات التركيبية تكشف عن استبدال علامات الإعراب الأصلية بعلامات أخرى بغير تدخلٍ من عاملٍ تركيبى، أو ناسخٍ معجمي، في هذه الحالة يكون المكوّن التداولي هو الفاعل الحقيقي للعلامة الإعرابية الظاهرة على اللفظ المعرب، وتُسمى هذه الحالة بالإعراب التداولي.

يدلّ مصطلح الإعراب التداولي على المعاني التكميلية في إعراب التراكيب النحويّة،³¹ وتشمل المعاني التكميلية كل ما يرتبط بالعملية التواصلية من أطراف الخطاب، وسياقاته المقامية والمقالية والحالية، وقد ضبّطت نظرية اللسانيات النسبية تلك المعاني التكميلية بأصول تداولية في إطار مبدأى الإفادة والخفة، ويظهر توظيف مبدأ أصل الإفادة في الإعراب التداولي في ظواهر عديدة منها:

أ-القطع الحاصل في النعت: حيث يتمّ قطع الاسم عن حركته بتغيير علامة إعرابه الأصلية إلى علامة يُحدثها العامل التداولي لقصده تأكيد صفة المدح أو الذم أو الترحّم، أو المبالغة،³² ومثّل ذلك قوله تعالى ﴿وَأَمْرًا أَنْتَ حَمَلَةٌ أَلْحَطَبِ﴾ [المسد/04]، ف (حمالة) نعت ل (امراته) والتابع يأخذ حركة المتبوع، وحقّها في الآية الكريمة الرفع، لكن الأسلوب القرآني عدل عن الرفع إلى النصب على الذم، وهو أصل تداولي يُفسّر به صاحب اللسانيات النسبية انقطاع علامة المتبوع عن تابعه، دونما حاجةٍ إلى تقدير فعل ينصب الاسم المقطوع.

ب-القطع الحاصل في الاستثناء: والقصده من الاستثناء «إخراج بعض الجملة من الجملة بلفظ (إلا) أو ما يقوم مقامه»،³³ وهو من المركبات التابعة التي تحتل الاتصال والقطع، فيكون متصلاً إذا وافقت حركة المستثنى الإعرابية حركة المستثنى منه، نحو (ما نجح الطلابُ إلا زيداً)، ويكون منقطعاً في مثل قولنا (ما نجح الطلابُ إلا زيداً)، وسبب الاتصال والانقطاع في الجملتين تداولي متعلّق بالفائدة التي يرجوها المخاطب، «فإذا كان الاسم بعد (إلا) محط اهتمام المتخاطبين وجب أن يكون الاستثناء متصلاً، أما إذا كان محط اهتمامهما الاسم قبلها فإنّ الاستثناء يكون منقطعاً، ويكون الإعراب في هذه الحالة خاضعاً للمبدأ التداولي».³⁴

ج-التسريب: وهو يفترض أن المبتدأ يتنازل عن علامة الرفع عن طريق الإعراب المسرّب إليه من داخل الجملة، كما في مثل قوله تعالى ﴿فَقَالُوا أَبَشْرًا مِثَّا وَجِدًا نَبِيْعُهُ إِنَّا إِذَا لَفِي ضَلَلٍ وَسُعْرٍ﴾ [القمر/24]، حيث تتسرّب فتحة الضمير (الهاء) في جملة (نتبعه) إلى المبتدأ (بشراً)، فيكون منصوباً بعامل التسريب التداولي لاشتغال الفعل بنصب أبيه عن نصبه هو (ويدعى النسيب أيضاً لكونه سبب للعلامة المسرّبة)، وبفرضية تسريب الإعراب من الضمير أو النسيب الواقعين داخل الجملة يمكن الاستغناء عن تقدير الفاعل المفسّر، وبالتالي عن باب الاشتغال في النحو،³⁵ وقد يحدث قطعٌ يمنع تسريب علامة النسيب إلى المبتدأ قبله كما في قوله تعالى ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْتَهُمْ﴾. [فصلت/17] وقد ورد في تفسير الطبري أنّ (ثمود) قرئ بالرفع والنصب منونا وغير منون، والرفع أفصح لوقوعه بعد حرف الابتداء، ومرّد ذلك أنّ (أمّا) تطلب الأسماء وتمتنع عن الأفعال، وإنّما تُعمل العرب الأفعال التي بعد الأسماء فيها إذا حسن تقديم الفعل على الاسم ولا يحسن ذلك في (أمّا هدينا ثمود)،³⁶ فكان الرفع في (ثمود) على الابتداء.

3-الانتقاء التداولي لأحد الأغراض التخاطبية:

يُقصد بالانتقاء التداولي إسناد وظيفة تداولية واحدة للجملة من جملة الأغراض التي يحتملها سياق التخاطب، وينبني ذلك الاختيار على أصلٍ تداوليٍّ أسسه الاحتمالات الثلاثة التالية:³⁷

أ- أن تجمع المتكلم علاقة بمخاطبٍ لا يحسن منه معها إلا أن يُنشئ جملة واصفة لواقعة جرت أو تجري أو متوقّعة، فتكون للجملة الناشئة عن هذه العلاقة وظيفة الإخبار التداولية.

ب- أن تجمع المتكلم علاقة بمخاطبٍ لا يحسن منه معها إلا أن يُنشئ جملة يصحبها نشوء واقعة، فتكون الجملة الناتجة عن هذه العلاقة باعتبار الوظيفة التداولية جملة إنشائية.

ج- أن تجمع المتكلم علاقة بمخاطبٍ لا يحسن منه معها إلا أن يُنشئ جملة طالبا نشوء حدثٍ أو واقعة، فتكون الجملة الناشئة عن هذه العلاقة باعتبار وظيفتها التداولية جملة طلبية.

وتبعاً لهذه الاحتمالات الثلاثة قد يظهر أثر الأصل التداولي في علامات تلحق أواخر مكوّنات الجملة للإعراب عن وظيفتها التداولية، كما في الأمثلة التالية:

(01) ما أبلغَ الحديثُ. (02) ما أبلغَ الحديثِ؟ (03) ما أبلغَ الحديث!

يكشف إعراب الجملة (01) عن وظيفة الإخبار المعمولة بالاحتمال (أ) من الأصل التداولي، ويكشف إعراب الجملة (02) عن وظيفة الطلب التداولية المعمولة بالاحتمال (ج) من الأصل التداولي، أما إعراب الجملة (03) فيكشف عن وظيفة تداولية مركّبة وهي الخبر الإنشائي التي عملها احتمال مركّب من الاحتمالين (أ) و (ب) في الأصل التداولي. ويصادف أحيانا تعذّر ظهور أثر الأصل التداولي في الكلام، فتخلو الجملة من العلامة المُعرّبة عن وظيفتها التداولية، وهنا يتدخّل احتمال من الثلاثة لانتقاء وظيفة تداولية للجملة، وإن وافقت بنيتها احتمالاً آخر، حيث يصير لدينا وظيفتين؛ واحدة منهما معطّلة وهي الدلالة الحرفية أو المباشرة للجملة، ووظيفة أخرى تعوّض المعطّلة وهي الوظيفة التداولية، مثال ذلك قول الرجل لزوجته (أنت طالق) حيث يوافق هذا القول الاحتمال الأول من الأصل التداولي الذي تنشأ عنه وظيفة الإخبار، ولكن تدخّل الاحتمال (ب) عطّل وظيفة الإخبار وأسبغ الجملة بوظيفة تداولية جديدة أنشأت واقعة الطلاق.

أكثر الأساليب بيانا لتعطّل الوظيفة الخطّية للجملة بفعل المبدأ التداولي، هي الجمل الطلبية، وأوردها استعمالاً التي تكون بالصيغة الصرفية (افعل) الدالة في أصل وضعها على طلب الفعل من الغير على وجه الاستعلاء والإلزام، وخلافاً لذلك المعنى قد تخرج الصيغة للدلالة على أغراضٍ أخرى تخضع لأصل تداولي أعم، واحتمالاتها خاضعة لعلاقة أصغر أو أكبر أو تساوي؛ فإذا كان المتكلم متساوي المرتبة مع مخاطبه (ك>خ) دلّت صيغة الأمر (افعل) في كلامه على الالتماس نحو قولنا (أعزني كتابك)، وإذا كانت منزلة المتكلم أدنى من منزلة المخاطب (ك>خ) كانت صيغة الأمر في كلامه على سبيل الدعاء كما في قوله تعالى على لسان أهل الكهف ﴿رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾. [الكهف/10]، وإذا كانت منزلة المتكلم أعلى من منزلة مخاطبه (ك<خ)، أدّت صيغة (افعل) وظيفتها الأصلية، ويكون ذلك بشروط موضوعة على الطرفين (ك/خ)، كأن يوجّه المتكلم الخطاب لموكّله على سبيل الاستعلاء بنية إنجاز الفعل، وأن يكون المخاطب عالماً بأن الأمر موجه له، وقادراً على إنجاز ذلك الفعل،³⁸ وهذه الشروط إن تمّ خرقتها تعطلّت الوظيفة الأولى وخرجت الصيغة إلى دلالات أخرى كالتهديد، والتحقير، والتعجيز، ونحو ذلك من الأغراض التي أسهب البلاغيون والأصوليون في بيانها، وقد ذكر "رضي الدين الاسترأبادي" إنّ العرب سمّت كل ما جاء بصيغة الأمر أمراً وإن دلّ على غير ذلك من باب الحَمْلِ على الأكثر،³⁹ أي من باب الحمل على الأمر الحقيقي الأكثر وروداً بصيغة (افعل).

4-الحذف:

الحذف أحد مسالك التعبير المبيّنة عن عبقرية اللّغة العربية، وقد قال فيه الجرجاني: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه السّحر، فإنّك ترى به ترك الذّكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تُن»،⁴⁰ والحذف صفة عارضة في الكلام، فالأصل هو الذّكر، وإنّما يتمّ حذف بعض عناصر الكلام لتحقيق فوائد لا تُنال إلا به، يقول "سيبويه" في باب سَمَاه (باب ما يكون في اللفظ من الأعراض) إنّ العرب يحذفون الكلّم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك،⁴¹ والأعراض جمع عارض، وهو ما جاء في الكلام خلاف الأصل، فانفتت عنه صفة الثبات واللزوم.

إنّ وسمّ الحذف بـ"الصفة العارضة" فتح مجال البحث في علّة توظيف المتخاطبين له، وكان ذلك باديا في كتب القدامى نحاةً ولغويين وبلاغيين وأصوليين، ولم تقف حدود البحث عندهم، فنجد الأوراعي في نظريّة اللسانيات النسبية يُدرج هذا الباب ضمن مظاهر تأثير المبدأ التداولي في بنية اللّغة، وقد فصلّ الذكر في ذلك بتقسيم الحذف إلى شطرين: الأول الاختصار، والثاني الاقتصار أو (الاختزال)، وهو ذاهب في ذلك التقسيم مذهب سيبويه الذي جعل الحذف صورتين؛ الحذف النحوي الذي يمسّ المفردة والجملة، ولا يكون إلا بدليل لفظي أو مقامي، والاختزال الذي لا يكون إلا في الأفعال مع استثناء ياء النداء من الحروف، بشرط كون الفعل المحذوف بدلا من اللفظ الظاهر. كقولنا (سبحان الله بدل قولنا أسبح الله).⁴²

تقسيم الحذف لاحتمالي الاختصار والاقصصار عند الأوراعي مبني على ثنائية الصورة الكلامية والصورة القولية، علما أنّ الكلام عنده مرادفٌ للبنية العميقة، فيما يمثّل القول الصورة الصوتية المقترنة باللفظ والمعبر عنها في النحو التوليدي بالبنية السطحية، وبذا يكون الاختصار والاقصصار معًا حذفًا في البنية القولية بأصلٍ ضروريّ تداوليا، إلا أنّ نزع العنصر في الاقتصار يكون انعكاسا لانتراعه أصلا من البنية الكلامية (الدلالية)، وبذلك يصير نسبا منسيا، فلا يجوز إحضاره ولا تقدير وجوده وإن اقتضته المكونات المقصّر عليها الماثلة في البنية القولية، وذلك كي لا يُفوّت غرض النزع، بينما العنصر المنزوع في الاختصار لا يقابله نزع على مستوى البنية الكلامية، إذ يكون المختصر مع وجود الدليل عليه كالثابت في القول المائل في بنيته.⁴³

تفترض نظريّة اللسانيات النسبية في بيان علاقة الحذف بالمبدأ التداولي المكوّن لماهية اللّغة أنّ المحذوف اختصارا ينتزع من القول بناءً على مبدأ أصل الخفّة التداولي، استنادا إلى قدرة المخاطب على فهم المقصود وتقدير ما حذف، وينتزع المحذوف اقتصارا من البنيتين الكلامية والقولية استنادا إلى أصل الإفادة التداولي، المبني على الاقتصار في الجهد مع تبليغ أكبر قدر من الفائدة، ويمكن توضيح ذلك بالأمثلة التالية:

(01) أ-الله يعطي ويمنع/ ب-تحية وسلاما / ج-صمتا/ د-هنيئا.

(02) أ-حدك/ ب-الطريق الطريق/ ج-﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا﴾ [الشمس/13]/ د-أطعمه خبزًا وماءً.

نلاحظ في جملة المجموعة 01 (أ-د) حذفًا في البنية القولية موازٍ لحذفٍ في البنية الكلامية، إذ تتميز الجملة (أ) بنزع العنصر الذي يحتل وظيفة المفعول به، وعلّة ذلك هو الإيجاز في التعبير لإبراز سعة قدرة الله تعالى على العطاء والمنع، ولو قدر عنصرًا في محل العنصر المنزوع لتمّ تفويت الغرض التداولي من ذلك، وفي الجمل (ب-د) تم الاستغناء عن الفعل وتعويضه ببدايل من الأفعال المحذوفة مع مرفوعها، وذلك تحقيقًا لأغراض تداولية، كالدعاء بالهناء أو السلامة في مثل الجمل (ب، د)، أو الأمر بلزوم الصمت على جهة التوبيخ كما في الجملة (ج)، أمّا جملة المجموعة (02) فتعكس بدورها حذفًا في البنية القولية، ولكن مع بقاء العنصر المفطوم ماثلا في الجمل

(أ-د) مع إمكانية رده إلى مكانه، فالجملة (أ) يقدر لها فعل (الزَمْ) وهو عاملُ النصب في العنصر المائل (حدك)، ويقدر للجملة (ب) الفعل (اجتنب) ويكون ذلك تحذيرا من شيءٍ مع ضيق الوقت عن ذكر عناصر الجملة تامة لعدم تفويت الفائدة، وفي الجملة (ج) حُذِفَ الفعل في قوله تعالى على لسان نبيه صالح (ناقة الله وسقياها) ووجه الكلام (ذروا ناقة الله والتزموا سقياها)، وفي الآية تحذير بلهفة، فكان للحذف دلالة على لهفة النبي على قومه وحرصه على نجاتهم،⁴⁴ وفي الجمل (د) يمكن استرجاع العنصر المحذوف بتقدير الفعل (سقى) (أطعمه خبزا وسقاه ماء)، ويحدث الحذف هنا تخفيفا اتكاء على علم المخاطب بالمحذوف وعدم التباس المعنى لديه.

5- موجّهات الجملة:

شاع مصطلح الموجّهات عند اللساني الوظيفي "أحمد المتوكّل" الذي بحث في موجّهات الخطاب بوصفها ظاهرة متعدّدة الأنماط تتحقّق بوسائل مختلفة (صرفية، وتركيبية، ومعجمية)، وتسهم في تدعيم القوّة الإنجازية لمحتوى الخطاب القضوي،⁴⁵ وهي «أسوارٌ وجهيةٌ تنضاف إلى الجملة جرّاء تعلق هذه الأخيرة بأصلٍ تداولي، فتعبّر الموجّهات عن لحوق وظيفة تداولية بالجملة المضيفة»،⁴⁶ وتشبيها بالأسوار ناتج عن كونها شيء يحيط بالجملة كما يحيط السور بالبيت أو الحديقة دون أن يكون أصلا منهما، وبذلك فهي تُضاف إلى الإسناد الأصلي المقصود وليست من مقتضيات عناصره الأساس.

تتفرّع موجّهات الجملة إلى قسمين؛ موجّهات مقيدة تفيد التوجيه وضعا واستعمالا، ومعنى ذلك أنّها لا تفتقر إلى شرطٍ إضافي للإعراب عن الوظيفة التداولية للجملة التي ألحقت بها، وموجّهات مسرّحة (حرّة) تفيد التوجيه استعمالا لا وضعا، ولذلك فهي تعمل بشروط إضافية تتيح لها أداء الوظيفة التي تؤدّيها الموجّهات المقيدة، كقابلية بنيتها الصرفية للتشكّل وفق متطلّبات الأصل التداولي الذي عمل فيها، وأن تنتظمها مع الجملة الموجّهة (الإسناد الأصلي المقصود) علاقة عاملية نحو ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا﴾ [التغابن/7] حيث تعمل (زعم) في المصدر المؤوّل من (أَنْ وَلَنْ يُبْعَثُوا) السّاد مسدّ مفعولي زعم، أو دلالية نحو ﴿وَتَأَلَّه لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ [الأنبياء/57]، فالتاء حرف جرٍ للقسم، ولفظ الجلالة مجرور بتاء القسم، وشبه الجملة (تالله) متعلقة بفعل القسم المحذوف، تقدير الكلام (أقسم تالله) وهي جملة موجّهة مستقلة عامليا ومرتبطة دلاليا بالجملة الموجّهة (لأكيدنّ أصنامكم)، وأن تكون هذه الموجّهات نائبة عن موجّه مقيد أو تعمل وظيفة من وظائفه، كما في (تالله) التي عملت عمل المؤكّد (إنّ).⁴⁷

من النوع الأوّل نجد صرفاتٍ كنون التوكيد، ونواسخ كإنّ وأخواتها، ولواصق كلام القسم، ولام الابتداء، واللام المزلقة، وأدوات ملحقة بالفعل كقد وربّما، وفي النوع الثاني نجد الأفعال كأفعال الظن واليقين، وأفعال القلوب، كما نجد الأسماء كأسماء القسم، وكلّ تلك الموجّهات يزيدنها المتكلم على الجملة تامة التكوين إمّا مراعاة لأحوال المخاطب، وإما إفصاحا عن موقفه من المحتوى القضوي للجملة،⁴⁸ فعلى سبيل التمثيل يلحق المتكلم لام القسم ونون التوكيد بالفعل المضارع في مثل قولنا (لينصركم الله) لتبديد شك المخاطب وإنكاره لحصول النصر، وضمن هذا الباب يأتي ما فصلّ فيه البلاغيون في باب أضرب الخبر، إذ بحسب تردّد المتلقّي وشكّه يدخل المتكلم مؤكّدا على جملته المنشأة، فإذا خلا ذهن المتكلم من أي معرفة سابقة بالموضوع أنشأ المتكلم جملته دونما حاجة إلى توكيدها نحو (ينصركم الله)، فإذا كان المخاطب متردّدا فيما يسمع أدخل المتكلم على جملته

مؤكدًا واحدا لرفع ذلك التردّد (لينصرهم الله)، فإن كان المخاطب منكرا، أدخل المتكلم على جملته مؤكّدين أو أكثر للجملة (والله لينصرهم الله).

ويلحق المتكلم موجّهات ناسخة على جملته التامة من أجل تبليغ انطباعه حول المحتوى القضوي للجملة نحو قولنا (كأن زُرقة البحر سماءً ثانية) للإعراب عن علاقة المشابهة بين زرقة السماء وانعكاسها على سطح البحر، كما يلحق الناسخ (ليت) أو (لعل) لإدخال وظيفة الطلب التداولية على الجملة، كقولنا (ليت الشباب يعود يوما) من جهة تمّي المستحيل، أو قولنا من جهة الطلب بالترجي (لعل الله ينصّر عباده المستضعفين)، وقد يلحق بعضها بالفعل مثل (قد وربّما) لتوجيه الجملة لشكّ يخالط توقّع المتكلم نحو (قد يحدث ذلك) أو لثبوت فعلي للمتوقع نحو (قد حدث ذلك)، أو للإفصاح عن وجه الترجيح بين أمرين نحو قوله تعالى ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر/02]، وقد ذكر الطبري في تفسير هذه الآية أنّ المشركين يقولون لمن دخل النار من المسلمين ما أغنت عنكم (لا إله إلا الله) فيغضب الله لعباده المسلمين فيخرجهم من النار، فيودّ الكافرين حينها لو كانوا في أهل الدنيا من المسلمين،⁴⁹ فوظف السياق التداولي للآية الموجه (ربّما) إفصاحًا عن حالة شعورية لأهل النار من الكفار ترجيحًا لرغبتهم في شيء لم ولن يكونه.

ومن النوع الثاني؛ أي الموجّهات الحرّة يستعمل المتكلم بالإضافة إلى الأسماء والمركبات الجُمليّة، الأفعال الذهنية للإعراب عن وظيفة تداولية للجملة، فيوظف (زعم) على سبيل الثقة؛ وذلك ما لم يقترن اعتقاده بدليل تصديق أو تكذيب، ولم يحضر بباله خلاف ما يعتقد، ويستعمل (علم) لليقين النظري، و(وجد) لليقين الحسي إذا اقترن اعتقاده بدليل تصديقه، فيما يستعمل (حسب) و(ظن) على سبيل التجويز إذا ترجّح الاعتقاد على خلافه.⁵⁰

-خاتمة:

تعكس البنية المقوليّة للجملة العربيّة أثر المبدأ التداولي فيها تركيبيا وتأويلا، وقد ثبت من خلال ما تقدّم في هذا البحث سعي نظريّة اللسانيات النسبيّة إلى إعادة الاعتبار للمبدأ التداولي في بناء النظرية اللسانية الواصفة للغة، ذلك أنّ اللغة في اللسانيات النسبية متقومة الماهيّة من تضافر أربعة مبادئ خادمة لبعضها البعض وهي: المبدأ الدلالي، والمبدأ التداولي، والمبدأ الصوري، والمبدأ الوضعي للوسائط اللغوية، هذه المبادئ تشكّل مجتمعة جوهر اللغة، وعلمها جميعا ينبغي أن تقوم أي نظرية لسانية تنشد الكفائيتين الوصفية والتفسيرية.

-يستمد المبدأ التداولي مصدره من الكون الاجتماعي، وهو يتفرّع إلى علاقات تداولية تجمع بين المتخاطبين، واقتضاءات الخطاب، كما يتأسس على نوعين من الأصول؛ أصل الإفادة، وأصل الخفة أو الاقتصاد اللغوي، وهو يؤثّر في البنية التركيبية للجملة، بحيث يتدخّل لتأليف العناصر اللغوية المكوّنة لها، كما يتدخّل لتحديد موقع تلك العناصر، وما يذكر منها أو يحذف، ثمّ يلعب دوره أيضا في تفسير مضمون الجملة وفههما.

-تتدخّل أصول التداول لتوزيع عناصر التركيب على مواقع محدّدة في الجملة طبقا لاقتضاءات الخطاب، وعلاقة المتخاطبين بغيرهم، وعليه تذهب نظرية اللسانيات النسبية إلى تقسيم اللغات إلى نوعين، لغات ذات رتبة قارة، وهي اللغات الشجرية كالفرنسية، ولغات ذات رتبة حرّة، وهي اللغات التوليفية كالعربية، هذه الأخيرة توقّر الرتبة لأداء وظائف تداوليّة لاختيارها وسيط العلامة المحمولة (علامات الإعراب) ووجود هذه العلامات مؤشّر على الوظائف النحويّة والدلاليّة، لكنّ تدخّل الأصول التداوليّة في العمليّة التخاطبيّة يحيلنا إلى نوع آخر من

الإعراب، وهو "الإعراب التداولي" الذي يظهر في مسائل من قبيل القطع الحاصل في النعت والاستثناء، أو في التسريب.

للجملة وظيفتان؛ وظيفة خطية يُستدلّ عليها من الوظائف النحوية والدلالية، ووظيفة تداولية تعطّل الوظيفة الأولى أو تحتويها ضمناً بتدخل أصول تداولية تؤسسها العلاقة بين المتخاطبين، حيث يكون للجملة معنى أول غير مقصود لذاته، ومعنى آخر يقتضيه سياق التخاطب، وتقوم الموجّهات بدورها بإعطاء معانٍ إضافية للجملة التي تدخل عليها، إما تحت تأثير حاجة المخاطب، وإما تعبيراً عن موقف المخاطب نفسه، وتحت ذات التأثير أو الحاجة، تحذف من الجملة عناصر إما اختصاراً، وإما اقتصاراً، بموجب "مبدأ أصل الإفادة" و"مبدأ أصل الخفة".

هوامش وإحالات المقال

- ¹ أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تح: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، ط2، القاهرة (مصر)، (د.ت)، ص602.
- ² إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، القاهرة (مصر)، 2004م، ص916.
- ³ محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، دار الأمان، ط1، الرباط (المغرب)، 2010م، ص194.
- ⁴ ينظر: محمد الأوراعي، حوار ضمن كتاب أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، إعداد وتقديم: حافظ اسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، دار الأمان، ط1، الرباط (المغرب)، 2009م، ص183، 184.
- ⁵ محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص16.
- ⁶ ينظر: فرناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، تر: عبد القادر قنيني، مطابع إفريقيا الشرق، (د.ط)، الدار البيضاء (المغرب)، (د.ت)، ص18-19.
- ⁷ عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، ط1، دمشق (سوريا)، 1425هـ-2004م، ج2، ص367.
- ⁸ محمد الأوراعي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، دار الأمان، ط1، الرباط (المغرب)، 2017م، ص88.
- ^{*} الفص مجموعة من القواعد المتجانسة، تجري أحكامها على موضوع متميز بطبيعته عن باقي الموضوعات المشاركة في تكوين نسق اللغة، وهي أربعة: نصغي، ومعجمي، وتحولي، وتركيبى، ولكل فص مادة لغوية تشتغل بها قواعده، وإنتاج يتميز به، ومرتبة محددة بالنسبة إلى الباقي.
- ⁹ محمد الأوراعي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ص88.
- ¹⁰ المرجع نفسه، ص68.
- ¹¹ المرجع نفسه، ص73.
- ¹² ينظر: محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص201. وأسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص185.
- ¹³ محمد الأوراعي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، منشورات ضفاف، منشورات، ط2، بيروت (لبنان)، 2014م، ص143-144.
- ¹⁴ المرجع نفسه، ص144.
- ¹⁵ ينظر: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: علي هلاي، مطبعة حكومة الكويت، ط2، الكويت، 1407هـ-1987م، ج2، ص526، وإبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ص368.
- ¹⁶ ينظر: علي بهاء الدين بوخود، المدخل النحوي: تطبيق وتدريبات في النحو العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت (لبنان)، 1987م، ص11.
- ¹⁷ محمد الأوراعي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ص195.
- ¹⁸ المرجع نفسه، ص195.
- ¹⁹ ينظر: المرجع نفسه، ص204.
- ²⁰ أبو الفضل، جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار صادر، (د.ط)، بيروت (لبنان)، (د.ت)، ج11، ص128.
- ²¹ إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ط، القاهرة (مصر)، 1978م، ص277.
- ²² ينظر: محاضرات في تطبيقات النحو التوليقي، دار الأمان، ط1، الرباط (المغرب)، 2017م، ص18.
- ^{*} المركبة مصطلح منحوت من لفظي (المعجمية والتركيبية) وهكذا يكون أصل المصطلح قبل النحت (المقولات المعجمية التركيبية)، وهذه المقولات في نظرية اللسانيات النسبية ثمانية، وفيها توسيع لأقسام الكلم العربية (الاسم والفعل والحرف) على النحو التالي: (الفعل التام، الفعل الناقص، الاسم

- التام، الاسم الناقص، الصفة، الخالفة، الأداة)، للتوسّع ينظر: محمد الأوراعي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ص212، 213،
والوسائط اللغوية 2، ص742-746.
- ²³ ينظر: محمد الأوراعي، محاضرات في تطبيقات النحو التوليقي، ص20
- ²⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص-ص20-23.
- ²⁵ ينظر: محمد الأوراعي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ص78، والوسائط اللغوية 1، ص172.
- ²⁶ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة (مصر)، 1988م، ج1، ص34.
- ²⁷ محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية 1، أقول اللسانيات الكلية، دار الأمان، ، ط1، الرباط (المغرب)، 2010م، ص173.
- ²⁸ ينظر: أبو الفضل جمال الدين بن منظور، لسان العرب، ج1، ص588.
- ²⁹ أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، القاهرة (مصر)، 1416هـ، ج1، ص34.
- ³⁰ ينظر: سيويه، الكتاب، (باب مجاري أو آخر الكلم من العربية)، ص13-23.
- ³¹ ينظر: إدريس مقبول، الأسس الإستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيويه، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد (الأردن) 2006م، ص279
- ³² ينظر: عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، ط4، القاهرة (مصر)، (د.ت)، ج3، ص487.
- ³³ فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، تح: جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت (لبنان)، 1992م، ج3، ص27.
- ³⁴ ينظر: محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية 2، ص514
- ³⁵ ينظر: محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية 1، ص185-186
- ³⁶ ينظر: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز البحوث
والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط1، القاهرة (مصر)، 2001م، ص403
- ³⁷ ينظر: محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية 2، ص497
- ³⁸ نظر، المرجع نفسه، ص503
- ³⁹ ينظر: رضي الدين الاستاباذي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قارونوس، ط2، بنغازي (ليبيا)، 1996م، ج4،
ص123، 124
- ⁴⁰ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت (لبنان)، 1988م، ص112.
- ⁴¹ ينظر: سيويه، الكتاب، ج1، ص24.
- ⁴² ينظر: عائشة جمعي، الحذف النحوي عند سيويه في ضوء النظرية الخليلية الحديثة، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد (الأردن)، 2016م، ص29
- ⁴³ ينظر: الأوراعي، الوسائط اللغوية 1، ص220-222، والوسائط 2، ص-ص526-532
- ⁴⁴ ينظر: عائشة جمعي، الحذف النحوي عند سيويه في ضوء النظرية الخليلية الحديثة.
- ⁴⁵ ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، دار الأمان، (د.ط)، الرباط (المغرب)،
1995م، ص159.
- ⁴⁶ ينظر: محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية 2، ص516.
- ⁴⁷ ينظر: المرجع نفسه، ص517.
- ⁴⁸ ينظر: المرجع نفسه، ص517، 518.
- ⁴⁹ ينظر: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج14، ص11.
- ⁵⁰ ينظر: محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية 2، ص522
- قائمة المصادر والمراجع:
- 1- إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، القاهرة (مصر)، 2004م.
- 2- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ط، القاهرة (مصر)، 1978م.
- 3- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، القاهرة (مصر)، 1416هـ، ج1.
- 4- أبو الفضل، جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار صادر، (د.ط)، بيروت (لبنان)، (د.ت)، ج11.
- 5- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة (مصر)، 1988م، ج1.
- 6- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن الطبري، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز البحوث
والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط1، القاهرة (مصر)، 2001م.

- 7- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، دار الأمان، (د.ط)، الرباط (المغرب)، 1995م.
- 8- أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تح: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، ط2، القاهرة (مصر)، (د.ت).
- 9- إدريس مقبول، الأسس الإستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد (الأردن) 2006م.
- 10- رضي الدين الاستاباذي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط2، بنغازي (ليبيا)، 1996م، ج4
- 11- عائشة جمعي، الحذف النحوي عند سيبويه في ضوء النظرية الخليلية الحديثة، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد (الأردن)، 2016م.
- 12- عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، ط4، القاهرة (مصر)، (د.ت)، ج3.
- 13- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، ط1، دمشق (سوريا)، 1425هـ-2004م، ج2.
- 14- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت (لبنان)، 1988م.
- 15- علي بهاء الدين بوخود، المدخل النحوي: تطبيق وتدريب في النحو العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، بيروت (لبنان)، 1987م.
- 16- فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، تح: جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت (لبنان)، 1992م، ج3.
- 17- فردناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، تر: عبد القادر قنيتي، مطابع إفريقيا الشرق، (د.ط)، الدار البيضاء (المغرب)، (د.ت).
- 18- محمد الأوراعي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، منشورات ضفاف، ط2، بيروت (لبنان)، 2014م.
- 19- محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية 1، أقول اللسانيات الكلية، دار الأمان، ط1، الرباط (المغرب)، 2010م.
- 20- محمد أوراعي، حوار ضمن كتاب أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، إعداد وتقديم: حافظ اسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، دار الأمان، ط1، الرباط (المغرب)، 2009م.
- 21- محمد الأوراعي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، دار الأمان، دار الأمان، ط1، الرباط (المغرب)، 2017م.
- 22- محمد الأوراعي، محاضرات في تطبيقات النحو التوليقي، دار الأمان، ط1، الرباط (المغرب)، 2017م.
- 23- محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، دار الأمان، ط1، الرباط (المغرب)، 2010م.
- 24- مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: علي هلال، مطبعة حكومة الكويت، ط2، الكويت، 1987م، ج2.